الفكر الصراعي

١ - جذوره الفكرية

اقدم انواع الفكر الاجتماعي، هو الفكر الصراعي، واكثرهم حيوية وتأثراً بالمحيط الاجتماعي، لذلك نجد تطورات فكرية طرأت عليه بين فترة واخرى، تضاف اليه بعض الآراء والفذلكات دون تغيير في جوهره. فهو قد انطوى على ان كل نظام اجتماعي يكون متوازناً في لحظة معينة، ومختلاً في لحظة اخرى، بسبب تأثره بعوامل التغيّر، لذلك ارتبطت فكرة التوازن في هذا الفكر بالثبات النسبي.

واذا تعمقنا اكثر في هذا الفكر، نجده يرى ان لكل نظام اجتماعي قوتان: قوة تميل الى الهدم والاخلال بالتوازن، واخرى تعمل على البناء واعـادة التوازن، واذا عـاد التوازن فـلا يعود النظـام الى حـالتـه الأولى[1].

واذا استعرضنا تاريخ هذا الفكر، نجده لم يتخذ مساراً واحداً في تصوير ظاهرة الصراع الاجتماعي، بل اتخذ مسارات عديدة، والسبب في ذلك هو تأثره بالبيئة الاجتماعية التي ولد فيها والنظام السياسي الذي يسود المجتمع، والفكر الايـدولوجي الـذي يحمله صاحـب النظريـة الصراعية والمرحلة التاريخية التي يعيشها مجتمع الدراسة. لذلك سوف نجد ان هذا الفكر اظهر صوراً عديدة للصراعات الاجتماعية، تبدأ في الصراعات الجزئية - بين الافراد - وتنتهي بالصراعات الكونية والعالمية.

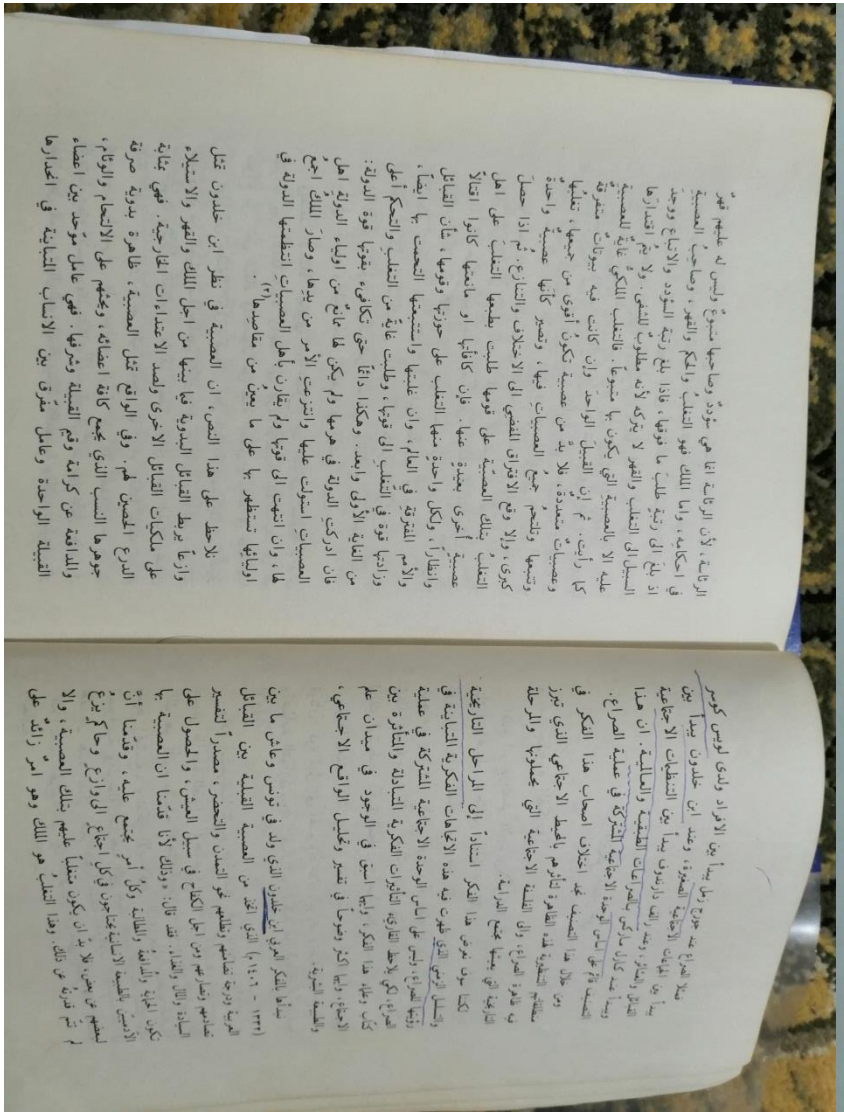

الرئاسة، لأن الرئاسة انما هي مؤدّد وصاحبها متبوعٌ وليس له عليهم قهرٌ في احكامه، وانما الملكُ فهو التغلبُ والحكمُ والقهر، وصاحبُ العصبيةِ اذ بلغ الى رتبةِ طلبِ ما فوقها، فاذا بلغ رتبةَ المؤدد والاتباع ووجدَ السبيلَ الى التغلب والقهر لا يتركه لأنه مطلوبٌ للنفس. ولا تتمُّ اقتدارها عليه الا بالعصبية التي يكون بها متبوعاً. فالتغلب الملكيُّ غايةٌ للعصبية كما رأيت، ثم إنّ القبيل الواحد وان كانت فيه بيوتاتٌ متفرقةٌ وعصبياتٌ متعددة، فلا بدَّ من عصبية تكونُ أقوى من جميعها، تغلبُها وتتمعها وتلتحمُ جميعُ العصبياتِ فيها، وتصير كأنها عصبيةٌ واحدةٌ كبرى، ولا وقع الافتراق المفضي الى الاختلاف والتنازع. ثم اذا حصلَ التغلبُ بتلك العصبيةِ على قومها طلبت بطبعها التغلبَ على الامم عصبيةً أخرى بعيدةً عنها. فان كانَتْ او ماتعتها، شأن القبائل وانظاراً، ولكل واحدةٍ منها التغلب على حوزتها وقومها، شأن القبائل والأمم المتفرقة في العالم، وان غلبتها واستتبعتها التحمت بها ايضاً، وزادتها قوة في التغلب الى قوتها، وطلبت غايةً من التغلب والتحكم أعلى من الغاية الأولى وابعد. وهكذا دائماً حتى تتكافأ، بقوتها قوة الدولة: فان ادركت الدولة في هرمها ولم يكن لها عاضٌ من اولياء الدولة اهل العصبياتِ استولت عليها وانتزعت الأمر من يدها، وصارَ الملكُ اجمع لها، وان انتهت الى قوتها ولم يقارن بأهل العصبياتِ انتظمتها الدولة في اوليائها تستظهر بها على ما بعضُ من مقاصدها[2].

نلاحظ على هذا النص، ان العصبية في نظر ابن خلدون تمثل وازعاً يربط القبائل البدوية فيما بينها من اجل الملك والقهر والاستيلاء على ملكيات القبائل الاخرى ولصد الاعتداءات الخارجية. فهي بمثابة الدرع الحصين لهم. وفي الواقع تمثل العصبية، ظاهرة بدوية صرفة جوهرها النسب الذي يجمع كافة اعضائه، ويحثهم على الالتحام والوئام، والدافعة عن كرامة وقيم القبيلة وشرفها. فهي العامل موّحد بين اعضاء القبيلة الواحدة وعامل مفرّق بين الانساب المتباينة في الخدارها

الى الافراد ولدى لويس كوسير [illegible] ابن خلدون يبدأ بين [illegible] الاجتماعية الصغيرة، وعند [illegible] التنظيمات الاجتماعية [illegible] بين [illegible] يبدأ [illegible] الطبقية والعالمية. ان هذا [illegible] يتمسك [illegible] كارل ماركس للصراع الاجتماعي المشترك في عملية الصراع. [illegible] على اساس الوحدة الاجتماعية [illegible] الفكر في [illegible] من خلال هذا التصنيف عند اخلال اصحاب هذا الفكر في [illegible] النظرية، فان النظرية تلتزم بالمحيط الاجتماعي الذي تبرز [illegible] نظامه التطوري، فان الظاهرة الاجتماعية التي يحللونها والمرحلة [illegible] له ظاهرة الصراع، وان الفلسفة تشجع الدراسة.

[illegible] الصراع، وان [illegible] تشجع الدراسة.

لكنا سوف نعرض هذا الفكر استناداً إلى المراحل التاريخية والمسلسل الزمني الذي ظهرت فيه هذه الاتجاهات الفكرية المتباينة في رؤيتها للصراع، ليس على اساس الوحدة الاجتماعية المشتركة في عملية الصراع، فكل يلاحظ التطورات الفكرية والمتأثرة بين كل وعاء هذا الفكر، وايضا اسس في الوجود في ميدان علم الاجتماع، وايضا اكثر وضوحاً في تفسير وتحليل الواقع الاجتماعي، والطبيعة البشرية.

سنأخذ المفكر العربي ابن خلدون الذي ولد في تونس وعاش ما بين (١٣٣٢ - ١٤٠٦م) الذي انفرد من العصبية القبلية بين القبائل العربية ودرجة تضامنهم وتظلمهم غير المتعمد وتحضر، مصدراً لتفسير تضامنهم وتظلمهم من اجل الكفاح في سبيل العيش، والحصول على السيادة والسلطة والنفوذ. انه قال: «وذلك لأن قدّمنا ان العصبية بها تكون الحماية والمدافعة وكلّ أمرٍ يجمع عليه، وقدّمنا أنّ الانسان بالطبيعة الاجتماعية يحتاجون فكل اجتماع الى وازعٍ وحاكمٍ يرجعُ لحسمهم عن بعض، فلا بد ان يكون متقدماً عليهم بتلك العصبية، ولا لم تتم قدرته عن ذلك وهذا الملك هو امرٌ زائد على

الاجتماعي واصالتها في المجتمع البدوي. نستنتج من ذلك انه كلما زاد اتحاد وتعاضد اعضاء العصبية الواحدة (تضامن داخلي) يزيد من صراعاتها وتصادماتها الخارجية. بمعنى آخر ان التضامن الداخلي - في نظر ابن خلدون - يولد التصادم والتنازع، وليس العكس. اضافة الى ذلك حاول ابن خلدون ان يصوّر الطبيعة البشرية من خلال زاوية متناقضة وهي (التضامن والتنازع) حيث تقوم الأولى على (صلة الرحم) بين اعضاء النسب الواحد وتقوم الثانية على السيادة، الملك والسؤدد. وهذا ما اكد عليه الاستاذ الجابري عندما اوضح عدوان العصائب بعضها ضد بعض، فالنسب في الأصل رابطة جمع وتوحيد وهو ايضا عامل تفريق فكما يجمع النسب افراد العصبية الواحدة او عصائب القبيلة الواحدة، فهو يعمل ايضاً على اشاعة الفرقة والتناحر بين الجماعات والافراد اللذين لا يربطهم نسب قريب او بعيد[٣]. وهذه الملاحظة تتجمعنا على القول بأن ابن خلدون لم يستخدم مصدراً واحداً - كما يعتقد البعض - في تفسير ظاهرة الصراع بل استخدم عامل الملك والسؤدد، والتضامن الداخلي والكفاح من اجل البقاء، اساساً في تفسيره وتحليله لهذه الظاهرة في المجتمع العربي.

ويعتقد الاستاذ الجابري بان الصراع بين القبائل البدوية لم يكن صراعاً بين (الدماء) ولا راجعاً الى مجرد الاعتداد بالانساب، بل هو صراع من اجل البقاء والحصول على لقمة العيش واستند في قوله هذا على قول ابن خلدون الآتي «فسكان اهل البادية منهمكون في تحصيل الضروري من العيش فـ(اجتماعهم وتعاونهم في حاجاتهم ومعاشهم وعمرانهم من القوت والكنّ والدفاءة، انما هو بالمقدار الذي يحفظ الحياة ويحصل بلغة العيش من غير مزيد عليه للعجز عما وراء ذلك) لذلك نجدهم يختصمون باستمرار على مواطن الرزق بل ولا يجدون حرجاً في الاعتداء على الأموال والممتلكات[٤]». ان التأكيد على عامل جانبي في حياة اهل البدو واهمال العوامل الرئيسية كالعصبية والملك السؤدد، لهو امرٌ خاطىء، فابن خلدون اعطى الاولوية والأهمية لهذين العاملين واعطى ثانوية لعامل الكفاح من اجل البقاء لأن حياة القبائل البدوية تتطلب العصبية اولاً والملك ثانيةً والعيش ثالثةً.

الملاحظة الأخرى على نظرة ابن خلدون الصراعية هي انها اتخذت الاطار الشمولي في رؤيتها بصراعات الوحدات الاجتماعية الكبيرة، (القبائل والعشائر واهل البدو والحضر) وليست الرؤية الجزئية (افراد او جماعات اجتماعية صغيرة) اي دراسة وحدات اجتماعية كبيرة الحجم وذات وظائف اجتماعية كبيرة ومتعددة.

اخيراً لاحظنا ان ابن خلدون لم يفسّر او يعرض لنا ظروف الصراع القبلي، اي متى يشتد او يضعف او يبين درجة تكراره، على اية حال ففي هذا المجال ملزمين بنقد فكر ابن خلدون لعدم تحمل عنوان الكتاب بنقد الفكر الصراعي الكلاسيكي، انما المعاصر فقط لذلك نكتفي بهذا القدر بعرض وتصوير رؤية ابن خلدون لظاهرة الصراع الاجتماعي. وننتقل الى المفكر الالماني كارل ماركس الذي عاش ما بين (١٨١٨ - ١٨٨٣م).

يعتبر كارل ماركس من الصراعيين الماديين بالمفهوم الاجتماعي، لأنه ينظر الى العلائق الاجتماعية بين اعضاء المجتمع على انها قائمة على معطيات وافرازات العامل المادي الذي يولّد شعوراً انسانياً للفرد، وتركيباً حضارياً للمجتمع. فلو اخذنا نظرته للمجتمع الرأسمالي، نجدها مصوّرة العلائق الاجتماعية بين اعضائه القائمة على الانتاج الاقتصادي الذي يؤثر بشكل واضح على حاجات ومعطيات واهداف الحكومة والاحزاب السياسية والقانون والطبقات الاجتماعية والفلسفة والموسيقى والاداب وحتى الاخلاق الفردية.

من خلال هذه النظرة، استطاع ماركس ان يقسم المجتمع الرأسمالي الى قسمين رئيسيين، الأول مالك للانتاج ووسائله، والثاني فاقداً لها.

والعلائق الاجتماعية، في نظره، اساساً في تكوين نوع النظام الاجتماعي وطبعه بطابع معين يعكس مصالحه الاقتصادية، وهذا يعني تبلور نوعين من الأنظمة الاجتماعية الرئيسية بهدف اشباع حاجاتها وطموحها من خلال كفاحها وتصارعها فيما بينها، الأول مالك للانتاج والثاني فاقداً له، ومن هنا انطلق ماركس في تصوير الصراع الاجتماعي الذي وصفه بانه لا يحدث فجأة، بل بشكل متكرر، تتراكم فيه هذه الصراعات الى ان تولد تغييراً شاملاً وكاملاً للبناء الاجتماعي.

ولم يعمل ماركس الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعمل على تحجر الصراعات الذي يحدث في بداية الأمر بشكل مستتر على شكل شعور جمعي يستقطب الافراد على شكل طبقات اجتماعية متميزة الواحدة عن الأخرى في اهدافها وحاجاتها ومصالحها وطموحها وفكرها، وتكون هذه الظروف بمثابة عامل متداخل بين الانظمة والطبقات المتنازعة والمتضادة.

اما كيف تتشكّل وتكوّن هذه الانظمة والطبقات المتضادة، فيرجعها ماركس الى عدم تكافؤ وتوازن توزيع المصادر الاقتصادية داخل المجتمع مما يولّد طبقة اجتماعية مالكة للمصادر الاقتصادية، ويجعلها تصبح طبقة حاكمة متسلطة، ويجعل اخرى فاقدة للمصادر الاقتصادية والسلطوية داخل النظام الاجتماعي العام. تعمل هذه الوضعية غير المتكافئة على زيادة شعور - أبناء الطبقة الفاقدة للمصادر الاقتصادية والسلطوية - وادراكهم لمصالحهم الاقتصادية المستلبة ووضعهم الاجتماعي المتدهور، مما يدفعهم الى الالحاح بمطالبتهم الى تطبيق اساليب عادلة في توزيع المصادر الاقتصادية داخل المجتمع.

اضافة الى ما تقدم فان ضغوط وسيطرة اعضاء الطبقة الحاكمة والمستغلة لاعضاء الطبقة المستغلة، من خلال استلاب انتاج وعمل اعضاء الطبقة المستلبة الذين يتمتعون بهبوط في المستوى التعليمي ويعيشون في مناطق سكنية رديئة، ويعتبرون ذوي دخل مالي واطيء، ومستوى صحي ضعيف. جميع هذه العوامل تزيد من تفاعلهم واتصالهم المباشر والمستمر الذي يخلق عندهم شعوراً جمعياً يعكس وضعه الاقتصادي والاجتماعي، وفكراً خاصاً بهم يصور طموحاتهم وتفكيرهم ومعاناتهم الاجتماعية والمهنية والاقتصادية، وموقفهم من الطبقة المستغلة. وكلما زاد شعور اعضاء الطبقة المستغلة بمصالحهم الطبقية، زاد تضامنهم وتألفهم وتآزرهم، وهذا يدفعهم الى خلق قادة سياسيين وكوادر قيادية يدافعون عن مصالحهم وحقوقهم الطبقية، والحاحهم بالمطالبة في اعادة توزيع المصادر الاقتصادية بشكل عادل ومتكافيء.

نلاحظ هنا في وصف ماركس لهذا النوع من العلائق الاجتماعية ان مصدر الصراع هو «عدم توزيع المصادر الاقتصادية بشكل عادل ومتكافيء على اعضاء المجتمع»، وتباين امتلاك السلطة بين الطبقات، الذي اعتبره ماركس تابعا للمصدر الأول.

واذا تعمقنا في فكر ماركس الصراعي، نجده قائماً على احتمالين رئيسيين هما ما يلي:

١ - سيطرة وقيادة التنظيمات الاقتصادية من قبل مالكي الانتاج ووسائله، التي بدورها تسيطر على كافة قطاعات المجتمع الرأسمالي ومكونات بنائه الاجتماعي، التي تنعكس على قيمها ومعتقداتها وفكرها ومناشطها الاجتماعية والاقتصادية والايدولوجية من اجل توسيع انتاجها واستغلال الطبقة الكادحة ابشع استغلال.

٢ - الاحتمال الثاني يتعلق بالأول، وهو ان هذه السيطرة التنظيمية، ووجود شعور جماعي لأبناء الطبقة الكادحة بوضعها الاقتصادي والاجتماعي المزري والمتدهور، وظهور تنظيمات خاصة بها تدافع عن حقوقها، جميع هذه العوامل تسبب وتولد صراعاً مستمراً وجذرياً بين قادة هذه التنظيمات واتباعها، اي بين اعضاء الطبقة البرجوازية (مالكة الانتاج) والبروليتارية (فاقدة الانتاج)

التي تبيع عملها الى الطبقة البرجوازية لكي تحصل على بعض المال لكي تعيش داخل البناء الاجتماعي من اجل القضاء على البناء الطبقي الرأسمالي، واحلال بناء اجتماعي جديد بدون طبقات متمايزة في مصادرها الاقتصادية والسلطوية، بحيث تصبح الطبقة الكادحة المستغلة (سابقاً) صاحبة السلطة وفي مركز قيادي داخل المجتمع، وفي هذه المرحلة يتوقف الصراع الطبقي.

ويعلق عالم النفس الاجتماعي ايرك فروم على مفهوم الانسان في فكر ماركس الصراعي بان هدف ماركس الاساسي هو تحرير الانسان وعتقه من سلاسل الحتمية الاقتصادية التي تعمل على تقييد انسانيته الكاملة وقمعه من العيش بشكل منسجم مع بقية افراد المجتمع وطبيعته الانسانية[٤].

وما يلفت نظرنا من ناحية اخرى، اعتبار ماركس للطبقة الكادحة بانها الممثلة الحقيقية للطاقة التقدمية في المجتمع الصناعي، لها القابلية على تحريك الفرد والمجتمع من اجل تحسين وضعهم الاقتصادي والصناعي والحضاري.

ولعلنا نستطيع ان نعرض في هذا المقام، تصنيف ماركس للطبقة الكادحة، التي صنفها الى عدة اصناف مرتبطة بعضها ببعض، وهي كما يلي:

١ - العمال التقليديون. وهم الذين يبيعون عضلاتهم وعملهم من اجل لقمة العيش، ويحتلون مواقع واطئة في البناء الاجتماعي الرأسمالي.

٢ - العمال المهرة والمتعلمون.

٣ - التقنيون والمهندسون والعلماء الذين يحتلون مراكز معينة في عملية وسائل الانتاج التي هي في الواقع من الناحية البنائية يمثلون حالة مشابهة للعمال المأجورين بسبب موقعهم البنائي

ودخلهم الواطيء بالمقارنة مع اعضاء الطبقة البرجوازية المالكة لوسائل الانتاج، ومواقعهم التسلطية في البنية الاقتصادية.

٤ - العمال التجاريون... كالاداريين والموظفين المكتبيين البيروقراطيين، الذين يشتغلون باجور يومية او شهرية، ويعملون على مساعدة تنظيم ادارة المناشط الادارية والاقتصادية، فهم لا يملكون وسائل الانتاج ويمكن استبدالهم بغيرهم بل انهم قادرون على التحرك والدفاع عن مصالحهم وحقوقهم كالعمال الاجراء.

نلاحظ هنا، ان ماركس استخدم عامل امتلاك وسائل الانتاج، اساسا لتصنيف المجتمع الى طبقتين رئيسيتين واعتبره اداة فعالة في توليد الصراع الاجتماعي بينها.

ونستطرد في ذكر ضرورة واهمية تمييز ماركس لظاهرتين اساسيتين في المجتمع الرأسمالي، وهما قوى الانتاج والاخرى علائق الانتاج، فظاهرة قوى الانتاج تتضمن الآلات والمكائن والتكنولوجيا والأوجه التنظيمية للانتاج المادي الذي تدخل فيه المعرفة التقنية والعلائق العالية، وهنا شعر ماركس ان تطور العلوم في افكارها وممارستها تمثل احد اوجه تطور قوى الانتاج. بمعنى آخر، يعني ماركس بمعنى الانتاج كل ما يقوم ببنائه الانسان من اجل الثروة المالية، فهي اذن وسائل الانتاج الحقيقة.

اما ظاهرة علائق الانتاج، فانها تتضمن اسلوب ربط الفرد بقوى الانتاج، مثل علاقة العامل بقوى وسائل الانتاج، وعلاقتهم بالملكية التي تتحكم في مصادر المجتمع الاقتصادية التي تنعكس على جميع انواع العلائق الاجتماعية، تبدأ بالتنظيمات السياسية وتنتهي بالعلائق الشخصية بين الافراد.

اوضح ماركس، ان قوى الانتاج قد تقدمت وتطورت عبر تاريخ الرأسمالية، بينما بقيت علائق الانتاج كما هي دون تغيير. فقوى الانتاج

كانت في يد بعض العوائل في بداية تكوين الرأسمالية والآن بيد بعض الشركات التعاونية البرجوازية، ولم تنتقل الى يد الجماهير او الطبقة الكادحة، وتطورت بشكل سريع وهائل، بينما بقيت علائق الانتاج مسلوبة. فالعامل لا يشعر بانتاجه وابداعه الفكري والعقلي لأنه يبيع عمله من اجل العيش. ويبدو ظاهرياً ان نظام تقسيم العمل قد تطور لدرجة كبيرة بحيث اصبح مركباً ومعقداً وقائماً على اختصاصات ذات نوعية صغيرة ومحدودة بحيث تسمح لأصحاب رؤوس الأموال باستبدال اصحاب هذه الاختصاصات الدقيقة بسهولة واحلال آخرين محلهم. واستخدام الوسائل التقنية محل الانسان ادى الى طرد الكثير منهم مما شكل انواعا عديدة من البطالة بسبب سيطرة الالة على الانسان وليس العكس، خاصة العمال غير القادرين على التحكم في الآلة او الماكنة مما يقلل من ممارستهم وابداعهم وخلقهم، ففقدوا المحفزات المهنية مع زيادة ضئيلة في الأجور لا تتناسب مع ارتفاع تكاليف المعيشة المتزايدة باستمرار، فقد اصبحت الماكنة قادرة على العمل والتشغيل بدقة دون الحاجة الى الانسان بشكل ضروري، حيث حولته الى مراقب او ملاحظ لحركتها وكيفية انتاجها، مما ادى بدوره الى تحويل عنوانهم وتحميد فكرهم وابداعهم، وتحديد حركتهم الجسمانية داخل المصنع، وضعف من تفاعلهم فيما بينهم اثناء العمل، مما جعل العمل بالنسبة لهم عملاً وروتينياً وغير حيوي أو مثيراً للعمل والنشاط.

واستناداً الى ما سبق، نلاحظ علائق الانتاج دون تغيير، وتطور قوى الانتاج، ولّد تناقضاً في المجتمع مما دفع بالافراد المرتبطين بعلائق الانتاج يطالبون بتغيير قوى الانتاج لكي تسير جنباً الى جنب معهم في العملية الانتاجية، وهنا اصبح عندنا عدة مصادر اساسية للصراع هي ما يلي:

١ - عدم توزيع وسائل الانتاج بشكلٍ عادل ومتساوٍ على اعضاء المجتمع.

٢ - وكنتيجة لذلك، تكّون نوعان من الافراد، الأول مالك لوسائل الانتاج وهم الاقلية، والثاني فاقد لوسائل الانتاج وهم الاغلبية.

٣ - ويترتب على ذلك، توزيع السلطة بشكلٍ غير متساوٍ ايضا بين فئتين من الافراد، الأولى مالكة للسلطة والنفوذ، والثانية فاقدة لها.

٤ - وهذا بدوره ادى الى بلورة شعور فكري وحسي لهذا التميز الاقتصادي والسلطوي، الذي بدوره ولّد تنظيمات اجتماعية متباينة في اهدافها ومصالحها الاقتصادية والفكرية.

٥ - ثبوت في علائق الانتاج وتطور سريع وهائل في قوى الانتاج.

ولعلنا نستطيع ان نضيف الى ما تقدم، ان التقدم الذي احرزته المجتمعات الرأسمالية في التطور التكنولوجي ادى الى تحسن في احوال العمال الاجتماعية والصحية والمهنية، وزيادة في احوال وثروات اصحاب رؤوس الأموال بشكل غير متناسب، مما ادى الى اتخاذ مالكي وسائل الانتاج طرقاً جديدة لزيادة انتاجهم وطرق استهلاكها بشكل يزيد في ثروتهم وعوائدهم المالية بشكل هائل اكثر من استفادة ابناء الطبقة العاملة التي زادت نسبة استهلاكهم للسلع الانتاجية. وهذا يعني ان التطور الذي حصل في المجتمع الرأسمالي، ادى الى تحسن بسيط جداً في دخل العمال. وزيادة كبيرة في استهلاكهم للانتاج، ما يعود بفوائد كبيرة لمالكي وسائل الانتاج، وزيادة مطردة في الانتاج وبهذه العملية بقت علائق الانتاج محافظة على مواقعها الاقتصادية والانتاجية السلطوية، مع تغيير بسيط لا يتناسب مع التطور الهائل الذي احرزته قوى الانتاج.

اخيرا نرى من المجدي ان نذكر نقد ماركس للنظام الرأسمالي بالنقاط التالية:

١ - يتعرض العمال في النظام الرأسمالي الى الاستغلال اكثر فاكثر ويصبحون افقر فافقر وتخضع الملكية اكثر فاكثر لسيطرة فئة

قليلة من الاحتكاريين.

٢ - عدم قدرة الرأسمالية على التطوير بسبب مواجهتها لأزمات حادة تعمل على اعاقة تطبيق نظامه بشكل دقيق، وهذا ما حدث في المانيا وايطاليا.

٣ - انه في مرحلة معينة من التطور الرأسمالي، لابد ان تبحث الدولة الرأسمالية عن اسواق خارجية لتصريف انتاجها مما يسبب ذلك تنافسات تجارية وسياسية وبالتالي يؤدي الى حرب امبريالية[٦].

بعد ان اعطينا صورة واضحة عن فكرة الصراع عند ماركس، ننتقل الآن الى عرض فكرة الصراع عند العالم الالماني جورج زمل الذي عاش ما بين (١٨٥٨ - ١٩١٨م) التي اسهمت بشكل فعّال عند فكر الكثير من علماء الاجتماع المحدثين. فهو يرى ان الفرد يعيش في وضعية ثنائية مزدوجة، وينتعش ضمن المجتمع لكنه يقف ضده، يخضع له لكنه يريد الخروج عن سلطته، وهو موجود من اجل المجتمع ومن اجله ايضا، وهو اجتماعي وذاتي بنفس الوقت، ولم يندمج اندماجاً كاملاً، وغير منفصل انفصالاً كاملاً عنه، فالحياة الاجتماعية عند زمل تمثل الانسجام والصراع الجذب والطرد، الحب والكراهية وتعتبر ذات جوانب ايجابية وسلبية في وقت واحد[٧]. اما المجتمع فيراه عبارة عن نسيج من العلائق الاجتماعية القائمة على التفاعل الفكري المتبادل بين الافراد التي تعمل على طرح وافراز وظائف العلائق الاجتماعية[٨] فالمجتمع عنده موجود طالما هناك علائق اجتماعية متبادلة مستمرة بين افراده.

صوّر زمل الصراع الاجتماعي بين أفراد المجتمع والجماعات الاجتماعية الصغيرة، منطلقاً من مصادر بايولوجية، وهي غريزة العداء عند الانسان (المحبة والكره) ونفسية (كالعاطفة والوجدان)، وهذان المصدران يعملان - في نظره - ويولدان تضامناً اجتماعياً ليحافظ بدوره على بقاء المجتمع وعدم تفككه.

اما فكرة الصراع، فقد ظهرت بشكل جلي وواضح عند دراسته لحياة الجماعات الاجتماعية الصغيرة وعلائقها الخارجية المتنوعة مع الجماعات الاجتماعية الأخرى، وهي لا تحدث اعتباطاً، بل تدخل في عملية تبادلية مستمرة في التأثير والتأثر والصراع الحادث بين جماعتين في زمن معين ومكان معين، يحدد شدة الصراع فيما بينهما، مما يؤثر ذلك على علائقها وتنظيمها، واهدافها، ودرجة تمسك اعضاء كل منها، وشدة الصراعات المستقبلية. تستمر هذه الحالة من الصراعات لحين تتدخل جماعة ثالثة تحل هذا الصراع عن طريق اتحادها مع احدى الجماعات ضد الجماعة الثانية.[٩].

وارتكازاً الى هذه المقدمة الموجزة لمصادر الصراع عند زمل، نحاول ان نوضح المصدر الأول الذي اعتبره اهم مصدر في احداث الصراعات الاجتماعية، وهي الغرائز التي اعتبرها بمثابة موجهات الزامية لعلائق الفرد بالآخرين، ولما كانت هذه الغرائز قائمة على المحبة والعداء، فان العلائق الاجتماعية تصبح تباعاً عدائية او حميمة، من وجهة نظر زمل وهنا تظهر حتمية الصراعات عند الانسان وحتمية التعاون والتضامن باعتبارها الغريزة الانسانية الثابتة التي لا تتغير لأنها موروثة وليست اكتسابية.

نلاحظ هنا ان زمل ربط بشكل ميكانيكي واتوماتيكي سلوك الانسان الصراعي والتضامني بالغريزة، واهمل العوامل الاجتماعية والحضارية والثقافية التي تؤثر في توجيه سلوكه. وسوف نناقش هذه النقطة فيما بعد. لم يكتف زمل بهذا العرض، بل طور فكرته الصراعية وطبقها على النظم الاجتماعية باعتبارها متكونة من الافراد. حيث اكد على حتمية صراع الانظمة الاجتماعية. وفي نظر زمل ان صراعات الافراد والجماعات والنظم الاجتماعية لا تؤدي الى الاطاحة ببناء المجتمع او تغييره جذرياً، بل تؤدي الى حمايتهم وتكاتفهم وتضامنهم وبنفس الوقت يؤدي الى تغيير المجتمع بشكل متدرج وليس مفاجيء.

لم يكتف زمل بتوضيح مصادر الصراع وكيفية حدوثه، بل القى مزيداً من الضوء على درجة وشدة الصراع الاجتماعي اوقفها على درجة تدخل العاطفة والوجدان بين الاطراف المتنازعة، فكلما زادت في التدخل، زادت شدة الصراع. اما كيف تتدخل العاطفة والوجدان، فقد ربطها زمل بالمحبة السابقة او الكره السابق او الحسد بين الاطراف المتنازعة. اضافة الى ذلك، فان شدة وحدة الصراع تتوقف ايضاً على درجة تضامن وتكاتف اعضاء الأطراف المتنازعة فكلما كانت درجة تضامن افرادها قويةً وصلبةً ودرجة انسجامهم عاليةً، زادت شدة صراعها مع الاطراف الأخرى المختلفة معها في الأهداف والقيم والمصالح. وكلما عمل البناء الاجتماعي على خلق فجوة كبيرة وتباعد واسع بين قيم واهداف ومصالح الاطراف المتخاصمة، زادت شدة صراعهم. وتزداد شدة صراعهم ايضا عندما يميل الطرف المتناحر الى تحقيق اهدافه الخاصة او اهداف اعضائه الخاصة. جميع هذه العوامل تساعد على تسعير شدة الصراع بين الافراد والجماعات الاجتماعية.

ولا بد من التنويه هنا، الى الوظائف التي يفرزها الصراع كما وضحها زمل وهي ان تكرار حدوث الصراع بين الاطراف المتنازعة يؤدي الى تراكم العداءات والخصومات والكراهية التي يصعب ازالة آثارها، مما تكون بمثابة محفزات تاريخية لإثارة خصومات مستقبلية، ويزيد من تضامن وتآزر افراد الطرف المتصارع. ويضيف زمل عاملين اخريين لتضامن الجماعة الداخلي، وهما حجم الجماعة المتصارعة، فكلما كان صغيراً زاد تضامنها الداخلي والعكس صحيح، او كونها تمثل فئة قليلة داخل المجتمع العام، ويزيد ان هذان العاملان من درجة تماسك وتعاضد الجماعة المتصارعة.

اضافة الى ما تقدم، فقد اوضح زمل وظائف الصراع بين الجماعات الاجتماعية بالنسبة للمجتمع العام وهي... انه كلما زادت شدة الصراع وحدته بين جماعتين متصارعتين، ساعد ذلك الجماعات الأخرى -

خارج دائرة الصراع - على الاتحاد والائتلاف من اجل الدفاع عن نفسها في الوجود الاجتماعي، وخوفا من تبعيات الصراع الحاصل بين الاطراف المتنازعة. واذا طالت مدة الصراع بين الجماعات المتباينة في نفوذها وسلطانها، ادى ذلك الى اقامة علاقة قائمة على النفوذ والسلطة فيما بينهما. واذا تكرر الصراع بشكل متقطع بين فترات زمنية متباعدة، ادى ذلك الى خلق قواعد اجتماعية منظمة لظاهرة الصراع فيما بينهما. وكلما زاد تكرار الصراعات، عمل ذلك على التنفيس عن الدوافع العدوانية عند الاطراف المتنازعة، واشباع حاجاتهم ومصالحهم وازالة القلق والتوتر النفسي والاجتماعي والحضاري وعدم عزلة الاطراف المتنازعة عن المجتمع العام.

وزبدة القول، يرى زمل الصراع على انه عملية تبادلية بين الاطراف المتنازعة، ولا يأخذ مساراً واحداً، بل مسارين، تأثير وتأثر، اخذ وعطاء دفع وجذب، خسارة وربح لكل طرف، ولا يأخذ اتجاه القوة فقط او الضعف فقط، فكما له اهمية في ازالة او هزم احد الطرفين المتصارعة فهو يعمل ايضاً على تكاتف اعضاء الطرف الآخر، والحصول على قوة وسلطة ونفوذ وموقع اجتماعي عالٍ في البناء الاجتماعي، فالصراع بالنسبة لزمل بانٍ وليس مخرب.

هؤلاء العلماء الثلاثة، ابن خلدون، ماركس، زمل، وصفوا وقروا وشخصوا ظاهرة الصراع الموجودة في المجتمع الانساني بشكل واضح واعتبروها ظاهرة موجودة ولها فعلها الايجابي اكثر من السلبي، وظاهرة طبيعية تبرز في المجتمع الانساني.

لكن هناك مفكرون اجتماعيون ينظرون الى ظاهرة الصراع من زاوية اخرى تختلف عما نظر اليها ابن خلدون وماركس وزمل. فمثلاً ينظر كل من جبرائيل تارد، وهربرت سبنسر، واميل دوركهايم، الى الصراع الاجتماعي على انه يمثل حالة مرضيّة غير طبيعية. اما ماكس فيبر، وجارلس هرتن كولي، وجورج هربرت ميد، وروبرت بارك، ووليم

وماركس على ظروف الصراع، بينما ركز زمل على الظروف التي تزيد من شدة الصراع.

اضافة الى ما تقدم فاننا وجدناهم قد اكتفوا بربط التضامن الاجتماعي الداخلي بالصراع، وعدم تصويرهم وتفسيرهم المعطيات السلبية للصراع واثارة السيئة على بقية الشرائح الاجتماعية.

٢ - المفكرون المحدثون.

لقد مرّ بنا عرض جملة افكار صراعية قدمها لنا بعض المفكرين الصراعيين الاوائل، وننتقل الآن الى بسط الافكار الصراعية عند المفكرين المحدثين امثال رالف دارندورف، الذي انطلق من بلورة فكرة الصراعي من اربعة قواعد اساسية هي: ١ - من خلال نقده لليوتوبيا، التي تؤمن بانسجام واتساق الحياة الاجتماعية وعدم وجود تناحرات وتصارعات بين اقسام المجتمع وعدم حدوث ثورات واضطرابات وبطالة وطبقات متميزة، وهو منعزل عن بقية المجتمعات الانسانية المتصارعة والمتنازعة.

لم يؤمن دارندورف بما جاءت به اليوتوبيا، ففي نظره، انها تظهر فجأة دون مقدمات، وهذا لا يمكن ان يحدث، حيث لا يوجد مجتمع انساني دون جذور تاريخية خاصة به. بمعنى آخر ان لكل مجتمع خلفيات وحيثيات حضارية واجتماعية ودينية وغيرها، تعمل على ربط حاضره بماضيه ومستقبله، وترفد حياته الاجتماعية بالقيم والعادات والاعراف والنواميس الاجتماعية. ولا يمكن لليوتوبيا ان تنمو وتتطور خارج الحقائق الاجتماعية المعروفة، متبعة انماطاً واقعية في نموها وتطورها، والا فسوف تحدث فجوة كبيرة بين حاضرها وماضيها، وهذا غير حادث على الصعيد الواقعي انما يمكن ان يحدث على الصعيد التصوري والخيالي. ويضرب دارندورف مثالاً على ذلك ويقول ان لينين فشل على الصعيد النظري والعملي عندما حاول ان يربط بشكل واقعي

الحوادث المتعلقة بالثورة البروليتارية مع صورة المجتمع الشيوعي الخالي من الطبقة الاجتماعية والصراعات وسلطة الدولة ونظام تقسيم العمل[١٠].

تدّعي اليوتوبيا - في نظر دارندورف - انها لا تتضمن الصراعات والتناقضات في مجتمعها، في حين ان الشواهد التاريخية تؤكد لنا بان هناك صراعات وتغييرات جزئية وكلية، منظمة وثورية جذرية، فئوية وجماهيرية، فلا يمكن الأخذ بما تدعيه اليوتوبيا في هذا الخصوص في نظر دارندورف.

اما قولها بانها مجتمع منعزل، فهي اذن مجتمع مغلق، كالمجتمع الطائفي وليس مفتوحاً، ومثل هذه المجتمعات تبقى معزولة مكانياً وزمانياً، وتقل درجة انسانيتها بسبب ابتعادها عن الاتصال والتفاعل الانساني مع باقي المجتمعات الأخرى.

اما القاعدة الثانية التي ينطلق منها دارندورف وساعدته على بلورة فكره الصراعي، فهي انه وجد تشابهاً كبيراً بين النظام الاجتماعي الذي يؤكد عليه البنيويون الوظيفيون واليوتوبيا، فالاثنان - في نظر دارندورف - غير موجودين على الصعيد الواقعي، انما هما من نسيج الخيال والتصور، وعدم وجود خلفيات تاريخية لهما، وادعائهم بعدم وجود تناقضات وتصارعات داخل كل منهما، كلام غير واقعي.

القاعدة الثالثة، التي ساعدت دارندورف في صياغة فكره الصراعي هي نظرته الى الحياة الاجتماعية التي تحمل وجهين او حقيقتين، الأولى تمثل الانسجام والاتساق والتكامل والثبوت والتوازن، والثانية تمثل الحركة والصراع والتغيير. فتأكيد اليوتوبيا والنظام الاجتماعي على وجه واحد من الحياة الاجتماعية وتصويرهما بانها خالية من التناقضات وانها تسير حسب نظام منتظم ودقيق، وهذا في نظر دارندورف صوره معتمة ومظببة للحياة الاجتماعية. وهذه في الواقع تمثل صورة مضادة لمبدأ الصراع الدايلكتيكي الذي يؤمن بها دارندورف، وقد وجدها اكثر

حدوثاً من ظاهرة التكامل والانسجام والتلاحم. فهو يرى حدوث الصيرورة والصراع داخل المجتمع اكثر من الانسجام.

ويضيف ايضا، الى ان ترابط اقسام المجتمع لم يكن من قِبل او من دافع الانسجام والوئام، بل بواسطة القوة والالزام والقسر والاكراه. ويدلّل على ذلك بان نظام القيم الاجتماعية يمارس قوةً وضغطاً قسرّيين في ربط اعضاء المجتمع، ويفرض عقوبات اجتماعية على كل فرد يخرج عن تعاليمه وارشاداته، بالنبذ والازدراء الاجتماعي، وهذا الالزام والقسر يولّد نوعاً من التمرد والانحراف الذي يولّد على المدى البعيد الصراع والانتفاضة ضد النظام ويزيد من احتمال تغيير المجتمع.

القاعدة الأخيرة، التي انطلق منها دارندورف، هي تأثّره بفكر ماركس الصراعي، الذي حاول في هذا التأثر ان يمزجه مع تأثره الأول والثاني. اي من خلال نقده لليوتوبيا والنظام الاجتماعي والخروج بنظرة جدلية ماركسية جديدة تعطي نفساً جديداً للروح الصراعية في علم الاجتماع. فهو لم يحاول ان يصّغر فكر ماركس الصراعي من صراع طبقي، الى صراع تنظيمي - كما يظن البعض - انما استخدم النظرة الصراعية عند ماركس لدراسة النظام الاجتماعي.

والآن نعرض فكر دارندورف الصراعي ونرى كيف تمت محاولة في تصوير الصراع بعد ان انطلق من القواعد او الملاحظات المذكورة اعلاه. يتألف النظام الاجتماعي في نظره، من مجموعة ادوار اجتماعية موزعة على تدرج متسلسل من المراكز التنظيمية، يحمل كل مركز مسؤوليات وواجبات تعكس درجة ونوع سلطته، ولكل من هذه المراكز ادوار تنظيمية تعكس تباين واختلاف ممارسة نفوذها وسلطتها. بمعنى آخر، هناك ادوار تنظيمية متميزة ذات درجات سلطوية متباينة، فهناك ادوار تتمتع بسلطة ونفوذ عالٍ لها صفة الالزام والقسر في ممارستها للسلطة على الادوار الأولى منها على التدرج التنظيمي، والأخرى تتمتع بسلطة ونفوذ واطىء، تخضع للأدوار الاعلى منها وتلتزم بتوجيهاتها، وهذا النوع من التدرج التنظيمي يكتسب صفة الشرعية والقانونية في وجوده داخل التنظيم. نستنتج من ذلك، ان النظام الاجتماعي، ما هو الا مجموعة ادوار مختلفة في امتلاكها للسلطة والنفوذ والقيادة والتوجيه للمسؤوليات والوظائف والمناشط التنظيمية.

هذه التشكيلية من الادوار التنظيمية، تشكل بداية الصراع - في نظر دارندورف - اي من خلال نوع ودرجة السلطة التي يحملها الفرد في ممارسة دوره التنظيمي داخل النظام الاجتماعي، ويزيد دارندورف ملاحظاته، ويقول بانه غالباً ما يحصل اختلاطاً وامتزاجاً بين ممارسة السلطة ومصالح الفرد الذاتية في النظام الاجتماعي الذي بدوره يبلور الصراع بشكل واضح وجلي. بمعنى آخر، يحصل امتزاج بين مسؤوليات وواجبات الادوار التسلطية ورغبات ونزعات الافراد الذاتية في السيطرة على الآخرين والتمتع بالجاه والسمعة العالية والاحترام المقنع، مما يدفعهم الى المحافظة والبقاء في مواقعهم التسلطية، بينما يحدث نقيضه عند الافراد الذين هم في المواقع التنظيمية الواطئة وذووا سلطة او مسؤوليات تنظيمية صغيرة، يرغبون في تغيير وتبديل اوضاعهم التنظيمية واحداث تغيير في تركيب النظام الاجتماعي. وتأتي رغبتهم هذه بسبب الضغوط القوية والتعسفية الممارسة عليهم من قبل المراكز العليا ومصالح اصحابها الذاتية.

ان استمرار وجود هذه الوضعية الثنائية المتناقضة داخل النظام، تؤدي الى خلق نوعين من الجماعات الاجتماعية، الأولى حاكمة والثانية محكومة، مختلفة في اهدافها ومصالحها، مما يترتب على ذلك تنازعا وتصادما، فيما بينهما، ولا يتم حل هذا النوع من النزاع، الا بإعادة توزيع السلطة والنفوذ على السلم التنظيمي وجعله اكثر مرونة، واقل بيروقراطية، وذا اتصال دائم ومستمر بين اعضائه، بحيث يكون نظامٌ تنظيميٌ انساني وليس مجرد مواقع وادوار اجتماعية.

لم يتوقف دارندورف عند هذا الحد، بل اوضح تبعيات اعادة

توزيع السلطة والنفوذ الذي بدوره سوف يؤدي الى خلق جماعتين متمايزتين بين مالكي السلطة الجدد، حيث تكون احدها مالكة للسلطة والأخرى فاقدة لها، الذي بدوره يولد نوعاً من الشعور بالحيف والتعسف السلطوي، ويدفع ذلك الى الصراع والتغيير مرة ثانية، وهكذا، فهي عملية دورية.

ان هذه الصورة، التي قدمها دارندورف تمثل الصراع الدوري، والمستمر في التغيير دون توقف.

شكل يبين العلاقة الجدلية للصراع عند دارندورف.

علاقات الادوار الشرعية داخل النظام ← علاقات ثنائية بين الادوار المتسلطة والخانعة ← جماعات متباينة بالسلطة والنفوذ ← نمو الشعور بالصالح المتباينة ← بلورة الجماعات المتصارعة ← الصراع اعادة توزيع السلطة على اعضاء النظام الاجتماعي.

لقد ذكر دارندورف، بان هناك ظروف بنائية تساعد الادوار على التصارع وهي: انه كلما شعر افراد الجماعة الخانعة، بان نفوذهم وسلطتهم واطئة، وحقوقهم مستَغلة، زادت طموحاتهم وتطلعاتهم ومصالحهم التنظيمية نحو الصعود الى مراكز اعلى ونفوذ اوسع وحركة دائمة مستمرة على السلم التنظيمي.

ويتطلب لهذه الوضعية كوادر قيادة متطورة، وبلورة فكر خاص بهم يعكس وضعهم التنظيمي والاجتماعي والاقتصادي يساعد هذين العاملين على تحريك الجماعة ذات السلطة الضعيفة المستلبة الحقوق للدفاع عن مصالحها ومراكزها التنظيمية، فكلما سلبت حقوقها السياسية والاجتماعية والتنظيمية، زادت مطالبتهم باعادة توزيع السلطة بشكل عادل وانساني، وكلما زاد اتصال وتفاعل افراد الجماعة المسلوبة تنظيما، زاد تحريكها ضد الجماعة المتسلطة. اضافة الى ذلك فان الظروف السياسية المحيطة بهيكل النظام، والامكانيات التقنية التي يملكها، وقابلية الافراد الذين يملكون

الادوار الحاكمة المتسلطة على البقاء. ويضيف دارندورف، انه كلما قل توزيع المكافآت على افراد الجماعة المسلوبة تنظيماً، ضعفت درجة تقلهم من موقع الى آخر على السلم التنظيمي، وكلما زاد حرمانهم من المكاسب المادية والمعنوية، زاد ذلك في انتظامهم ضد الجماعة المتسلطة، وكلما زادت شدة الصراع، زاد احتمال تغيير بناء النظام الاجتماعي.

نستخلص مما تقدم، ان نقطة الارتكاز في فكر دارندورف الصراعي هي «العملية الدايلكتيكية» التي استخدمها لتحليل جميع العلائق الاجتماعية في دراسة المجتمع، ويعزو وجود النظام الاجتماعي الى نتيجة الصراعات الدايلكتيكية المستمرة بين مكونات البناء الاجتماعي التي تعمل على تصعيد او اعاقة درجة الصراع بين القوى المتنازعة، وهذا يحدد وضعها، او يعيد تنظيم مكونات البناء الاجتماعي، او ان هذه الظروف تقود الى صراع جديد.... وهكذا فالصراع عملية مستمرة داخل المجتمع في نظر دارندورف[١١] هذه هي صورة الصراع عند دارندورف التي تأثرت باربع ملاحظات ذكرناها في بداية كلامنا، فاصدر صورة جديدة تختلف في مضمونها عما قدمها لنا ماركس وزمل، متأثرة بالحياة الحديثة للمجتمع الالماني في منتصف هذا القرن، وحاملة بذور افكار ماركس الاساسية في التحليل وليس في حجم الوحدة الصراعية، حيث انطلق ماركس من الطبقة الاجتماعية، بينما انطلق دارندورف من النظام الاجتماعي.

تعقيب وتقيم

لاحظنا معاً، ان فكر دارندورف الصراعي جاء نتيجة دراسته للتنظيمات الرسمية والجمعيات التعاونية الالزامية، في مجتمع المانيا الغربية في هذا القرن، المتصف بنظام سياسي واقتصادي رأسمالي، صناعي تكثر فيه الشركات الأهلية، والمنافسة الحرة، والاحتكار والاستغلال وغيرها من الظواهر الرأسمالية.

واعادة توزيع مصادر الصراع، واستخدامها بشكل يختلف عما استخدمها ماركس في الصراع الطبقي، حيث طبقها على دراسة النظام الاجتماعي مما زاد في دعم وبرهنه نظرية ماركس على الصعيد العلمي والنظري، فهو أعطى نفساً جديداً الى نظرية ماركس الصراعية وروحاً جديدة للفكر الصراعي في علم الاجتماع.

علاوة على ذلك، فقد تميز فكر دارندورف عن فكر ماركس، بان فكرة الصراع مستمرة ودائمة ولا تتوقف، فعملية الصراع عنده لا تتوقف عند سيادة اعضاء الادوار المسلوبة على المواقع التنظيمية العالية بعد انتهاء عملية الصراع واعادة توزيع مصادر السلطة، بل تستمر في التغيير والتبدل بعد خضوعها للظروف الثلاثة التي ذكرها وميز بينها. بينما تتوقف عملية الصراع عند ماركس بعد سيادة وسيطرة الطبقة البروليتارية على قيادة المجتمع. وهنا دفع دارندورف عملية الصراع الى خطوة اخرى، توقف عندها ماركس، بينما توقع دارندورف استمرارية الصراعات بسبب عدم توازن سلطة المواقع التنظيمية، وظهور الشعور الجمعي بالحيف والتعسف الممارس من قبل اعضاء السلطة المستغِلة على اعضاء السلطة المستغَلة.

اخيراً نستطيع وصف فكر دارندورف كالآتي، انها نظرية اقليمية على الصعيد الاقتصادي والسياسي، وتكميلية على الصعيد النظري (بالنسبة للنظرية البنيوية الوظيفية)، وتطبيقية على الصعيد الماركسي، بالنسبة لنظرية ماركس في الصراع الطبقي.

لويس كوسر

يرى كوسر المجتمع الانساني متكوناً من مجموعة انظمة مترابطة بعضها ببعض، ولا يكون ترابطها متوازناً او متكافئاً في قوتهودينامكيته،

وتكون النزاعات وتصادمات مستمرة من اجل تطمين واشباع حاجات المجتمع الخاصة لكي تساعدهم على اثبات وجودهم[١٢].

اما نظريته الصراعية، فلم تأت من وحي الهامه او من خلال ملاحظاته المعمقة والمنظمة لظاهرة الصراع في مجتمعه الاميركي او اي مجتمع آخر، انما جاءت من خلال ارهاصات فكرية حصل عليها من خلال نقده للنظرية البنائية الوظيفية، التي اكدت على تكامل الحياة الاجتماعية وعدم تأكيدها على جانبها الصراعي، ونقده لنظرية دارندورف الصراعية عندما قللت من اهمية وظائف الصراع الايجابية التي لها اهمية عالية في حفاظ وجود النظام الاجتماعي. والارهاص الآخر الذي كان اكثرهم بروزاً في نظريته، هو فكر العالم الالماني جورج زمل الذي اكد على الجوانب الايجابية للصراع، واشتراك الوجدان والعاطفة في العملية الصراعية. هذه الارهاصات الفكرية الثلاثة اعطت كوسر القدحات الأولى لايقاد نظريته الصراعية.

واذا حاولنا ان نربط بين نظرته الى المجتمع الانساني والمؤثرات الثلاثة المذكورة اعلاه، نجد المجتمع عنده يكون بمثابة نظام كبير، فتكون من عدة انظمة فرعية مترابطة بعضها ببعض، ولا يكون هذا الارتباط متماسكاً او ثابتاً، بل قلقاً وغير متوازناً، بسبب عدم وحدة اهداف او مصالح هذه النظم الفرعية، وهذه الارتباطات تخضع بطبيعة الحال، الى ظروف اجتماعية متباينة ومختلفة من فترة الى اخرى، مما يسبب المحافظة على ترابطها واقصاء الصراع تارة، وتحت ظروف اخرى.

هذا من جانب، ومن جانب آخر، يرى كوسر ان صيرورة النزاعات والخلافات والصراعات، ما هي الا عوامل تعمل على تكامل وتكييف النظم الفرعية للمحيط الاجتماعي، وتزيد في تفككه وتخلخله وتغييره بنفس الوقت.

ان نظرته وتحليلاته هذه للمجتمع، وتأثره بالعوامل الثلاثة، دفعته الى صياغة احتمالات تتعلق بوظائف النظام الاجتماعي واختلالها وصراعها، وهذه العملية - في نظر كوسر - تؤدي الى التكامل والتكييف وعدمه بوقت واحد، مما دفعته الى صياغة احتمالات نظرية متعلقة بذلك وهي كما يلي:

١ - يتكون المجتمع من عدة أنظمة.

٢ - عدم توازن هذه الأنظمة.

٣ - مما يؤدي ذلك الى بلورة تنازعات وتصارعات فيما بينها.

٤ - وهذا بدوره يؤدي الى اعادة ارتباطها بشكل يختلف عن ارتباطها الأول.

٥ - مما يزيد من مرونة وليونة بناء المجتمع وعدم تصلبه ووجوده.

٦ - وهذا يعمل بدوره على حل المشاكل الناجة عن الصراع.

٧ - وبالتالي يزيد هذا، من تكييف الأنظمة بعضها لبعض، وتكاملها على المدى البعيد داخل البناء الاجتماعي العام[١٣].

نلاحظ على هذه الاحتمالات النظرية، انها تشبه تحليل تالكوت بارسونز لوظائف النظم الاجتماعية، وخاصة في مفهوم التكييف والتكامل، التي نقدها كوسر عندما اهملت اهمية الصراع في الحياة الاجتماعية، ونقض نقده لنظرية دارندورف الصراعية الذي وجهها لها، القائل بانها الغت تصوير تكامل وتكييف وظائف النظم الاجتماعية الصراعية[١٤].

اما اسباب الصراع عند كوسر، فقد ارجعها الى ما يلي: كلما شعرت الجماعة المحرومة والمسلوبة من حقوقها واهدافها، ودفعهم ذلك بالسؤال عن اعادتها (اي اعادة توزيع المصادر النادرة كالسلطة والنفوذ والاعتبار والسمعة في الممارسة الفعلية للحقوق والواجبات) وهذا بدوره يزيد

احتمال ظهور الصراع بينها وبين الجماعة المتسلطة والسالبة لحقوق وواجبات الجماعات الأخرى. كذلك، كلما قلت قنوات تصريف وتنفيس الضيم والحيف والضغط المارس من قبل الجماعة المتسلطة على الجماعة المسلوبة؛ دفعهم الى السؤال حول شرعية توزيع المصادر النادرة بشكل عادل ومتكافىء. كذلك، كلما قل حرمان الجماعة النفسي والعاطفي من قبل الجماعة المتسلطة، وازداد كبحها لرغبات وحاجات الجماعة المسلوبة زاد احتمال الصراع بينهما. وكلما قلت نُقله اعضاء الجماعة المسلوبة من الصعود على السلم الاجتماعي، زاد احتمال الصراع بينهما. جميع هذه العوامل - في نظر كوسر - تزيد من احتمال وقوع عملية الصراع بين جماعتين متباينتين في القوة والنفوذ والسلطة.

الخطوة الأخرى التي تقدم بها كوسر، هي السؤال التالي: ما هي الفترة الزمنية لعملية الصراع؟ (اي ما هي مدة دوام الصراع وبقائه). فهل هي طويلة الأمد ام قصيرة؟ وما هي الظروف التي تخضع لها في إطالة او قصر مدته؟ ارجع كوسر ذلك الى اهداف الجماعات المتنازعة، فكلما كانت واضحة وبارزة، طالت مدة بقاء الصراع. اي اذا كانت اهداف الجماعة مترسخة عند اعضاء الجماعة، ومؤمنين ومتمسكين بها، وتُمثل حقهم الشرعي في ذلك - في نظرهم على الأقل - ومعلنة عن كافة اعضاء المجتمع، فان ذلك يسمح بتوغل وجدان وعواطف اعضاء الجماعة المتصارعة، مما يزيد ذلك من اصرارهم على الدفاع عنها والتصادم في سبيلها، وتقديم التضحيات المادية والمعنوية في سبيل تحقيقها، وهذا قد لا يتم في فترة وجيزة، بل يأخذ فترة زمنية طويلة دون انتهاء النزاع.

ومن الجدير بذكره في هذا المقام، انه عندما تتوغل عواطف ووجدان اعضاء الجماعة المتصارعة وامتزاجها مع اهداف جماعتهم، فان ذلك يزيد من ضراوة الصراع وقساوته، لأنه - اي الصراع - لا يصبح هدفه فقط الدفاع عن اهداف الجماعة، بل يصبح الدفاع عن مصالحهم الخاصة، ويصعب في هذه الحالة، التمييز أو التفريق بين مصالح واهداف الجماعة واعضائها، وهذا بدوره يزيد من عدم ائتلاف وانسجام اهداف ومصالح الجماعات المتصارعة، بل يزيد من مدة بقاء صراعها.

اما العوامل التي تعمل على تقليص مدة بقاء الصراع، فقد ارجعها كوسر الى - قادة عملية الصراع - فكلما ادرك القادة بان كلفة الصراع تكون اكثر من النصر المنشود، قلت مدة الصراع. بمعنى آخر، انه اذا ادرك قادة الجماعات المتصارعة بان الخسارة المعنوية (فقدان قسم من اعضاء جماعتهم، او هبوط معنوياتهم، او تزعزع ثقتهم بقادتهم) والمادية (خسارة المال والمعدات والابنية والملكية المنقولة وغير المنقولة) اكثر من كسبهم من انتصار المعركة، قصرت مدة الصراع وانسحبت من العملية الصراعية.

ان ادراك القادة للنصر وللخسارة تتأتى ايضاً في معرفتهم لدرجة توازن وتساوي القوى المتصارعة. ومدى تحقيق اهدافهم من خلال هذا الصراع، وكلما كان للقادة القدرة والقابلية على اقناع الاتباع في انهاء عملية الصراع، قلت مدة بقاء عملية الصراع. ان قدرة القادة في هذه العملية، تلعب دوراً كبيراً في تحديد مدة بقاء عملية الصراع، وبنفس الوقت تعتمد هذه القدرة على ثقافته ومعرفته بشؤون وتبعيات هذه العملية، وقابليته في اساليب اقناع الاتباع، ودرجة ثقة الاتباع وقابليته على استنباط تبريرات مشروعة (بانهم - اي الاتباع - قد حققوا بعض المكاسب من هذا الصراع). جميع هذه العوامل تزيد من قابلية القائد على تقليص مدة الصراع او بقائه.

وتضعف قابلية القائد في تقليص مدة الصراع عندما لا يتمتع بهذه الصفات المذكورة اعلاه، أو عندما تكون هذه الانقسامات داخلية ضمن جماعته.

وبعدها وصف كوسر شدة الصراع حيث ارجعها الى عاملين رئيسيين هما: نوع العلائق الاجتماعية السائدة بين اعضاء الجماعة المتصارعة، والى نوع البناء الاجتماعي الذي تحمله الجماعة المتصارعة.

فاذا كانت العلائق الاجتماعية اولية بين اعضاء الجماعة المتصارعة (أي قائمة على القرابة او الرحم او الدم او المصاهرة او الصداقة، ويكون التفاعل الاجتماعي بينهم مستمراً، ووجهاً لوجه) زاد ذلك من دخول عواطفهم ووجدانهم الى العملية الصراعية، الذي يمنع فتح باب الحوار والتفاهم بين الجماعات المتنازعة، مما يزيد ذلك من شدة الصراع وضراوته، بسبب امتزاج العلائق الروحية والوجدانية مع عملية الصراع، أي بسبب اندماج الفرد كلياً في عضوية جماعته، التي تدفعه الى التضحية بكل شيء في سبيل النفس، وهذا بدوره يزيد ويسعّر درجة الصراع. ان مثل هذه الحالة، تبرز في البناء الاجتماعي الصلب والجامد اكثر من بقية الانواع.

اما اذا كانت العلائق الاجتماعية بين اعضاء الجماعة المتنازعة ثانوية (أي ليست قرابية او دموية بل رسمية، تتم من خلال قنوات غير شرية - سلكية - لاسلكية - مكتبية تنظيمية، وذات تفاعل اجتماعي غير مستمر، ولا يتم وجها لوجه)، فتصبح هنا عضوية الفرد جزئية وهامشية، وغير منغمرة وجدانياً وروحياً في حياة واهداف الجماعة المتصارعة. والذي لاحظ كوسر - في هذا المجال - هو ان مثل هؤلاء الاعضاء ينتمون لأكثر من جماعة واحدة مما تضعف درجة انتمائهم وارتباطهم الوثيق بها، وتزيد من امتصاص اختلافاتهم الشخصية وغير الشخصية، وبهذا تضعف شدة الصراع بين الجماعات المتصارعة التي تتضمن علائق اجتماعية ثانوية.

ويشتد الصراع ايضاً، عندما يكون متمحوراً حول القيم الاجتماعية التي يحملها اعضاؤها، والفكر الذي يعكس طموحهم واهدافهم.

وتقل شدة الصراع، عندما يكون دافع الجماعات المتنازعة في العملية، اشباع حاجاتهم الموضوعية، وليس الذاتية او مصالح فئة معينة داخل الجماعة، وكلما نجحت الجماعات المتنازعة في اشباع مصالحها، وليس مصالح افرادها الذاتية، فان ذلك يقلل من شدة الصراع بينها.

نأتي الآن الى وظائف الصراع التي ركز عليها كوسر في نظريته، والتي سميت بها. فهو يرى انه كلما كانت العلائق الاجتماعية - اولية - بين الجماعات المتنازعة، زادت شدة الصراع، وزاد من اتحاد المنازعات بين الاطراف المتنازعة، من اجل الحفاظ على الوحدة والتكامل. اي ان الصراع الخارجي بين الجماعات يؤدي الى التكامل والتضامن الداخلي للجماعة المشتركة في عملية الصراع، الذي بدوره يؤدي الى اتحاد كل حركة داخلية او صراعات ضمنية، مما يؤدي ذلك الى تراكمها وتكدسها على مرّ الزمن وتصبح مؤهلة للانفجار في اي لحظة واذا انفجرت فسوف تؤدي الى اجتثاث العلاقات الاجتماعية من جذورها. اما اذا كان البناء الاجتماعي مرن فان ذلك سوف يساعد الافراد على تمرير وتنفيس صراعاتهم الضمنية وعدم تكدسها او تراكمها وبالتالي تتجه طاقات الافراد الى الخلق والابداع بدل التصادم والصراع[١٥].

اما اذا تكررت حدوث الصراعات فان ذلك يؤدي الى زوال المسافات الاجتماعية بين الجماعات المتصارعة وتقل شدة الصراع وتتبلور قواعد لتنظيم الصراع ويزداد احتمال توازن الجماعات المتصارعة.

وشدة الصراع في نظر كوسر، تؤدي الى ظهور حدود فاصلة وواضحة بين الاطراف المتنازعة، وتمركز عملية اتخاذ القرارات داخل الجماعة المشتركة في عملية الصراع، اي ان القرارات لا تُتخذ من قبل القاعدة، بل من قبل قادة الجماعة فقط، وتتوزع المسؤوليات على اعضاء الجماعة بشكل منظم ومنسق، مما يؤدي ذلك الى اقامة نظام تقسيم عمل ضخم، وتبلور فكر يعكس اهداف الجماعة.

واذا كان بناء الجماعة المتصارعة متصلباً، زاد احتمال ائتلاف واتحاد الجماعات المتأثرة بعملية الصراع خوفاً من سيطرة احداها على الأخرى، أو طموحاً بالسيطرة على جماعات اخرى مجاورة لها، فتضطر هذه الجماعات - غير المشتركة في عملية الصراع - الى الاتحاد والائتلاف لحماية وجودها واستغلالها. وظيفة الصراع اذن هي اتحاد وائتلاف الجماعات المتضررة في عملية الصراع، وتمركز عملية اتحاد القرارات داخل الجماعة المتصارعة، ويزداد احتمال توازنها، ويزداد التضامن الداخلي لاعضاء الجماعة المتصارعة.

نأتي الآن، الى تصنيف كوسر لأنواع الصراعات الاجتماعية، حيث ميّز بين الصراعات التي تحدث في المجتمعات المغلقة ذات البناء الصلب، والمفتوحة ذات البناء المرن، فوصف الصراع داخل المجتمعات المغلقة من خلال وصفه لصراع الجماعات القرابية المتصفة بالتفاعل الاجتماعي المستمر وبشكل مكثف. بحيث يحصل اندماج وجدان ومشاعر وعواطف اعضاء الجماعة مع عضويتهم داخل الجماعة، فتصبح الجماعة والعضو شخصاً واحداً لا فرق بينهما في الهدف أو المصير، وتكون علائق افرادها شخصية وذاتية وعاطفية، بحيث تلعب دوراً كبيراً في خنق وكبت كل محاولة للنزاع والخلاف بين الافراد، وهذا بطبيعة الحال، يؤدي الى تراكمها في حالة تكرارها، الى ان تأتي ظروف مشجعة على انفجار هذا التراكم المتكدس ويزق العلائق الحميمة داخل هذه الجماعة.

وقد لاحظ كوسر على هذا النوع من الجماعات، ان بناءها الاجتماعي يكون صلباً وجامداً غير مرنٍ، لا يسمح بتصريف الخلافات والنزاعات والاحباطات والاختناقات، والسبب في عدم السماح لها بذلك هو لكي تحافظ على وحدة وتكامل الجماعة، دون نشر الفتنة والاضطرابات بين اعضائها. لذلك ينصح كوسر في هذا المجال، الى وجوب تصريف الخلافات والتنفيس عنها فور وقوعها وبشكل مباشر لكي لا تترك اثراً في نفسية وبناء الجماعة.

نستنتج من ذلك، انه كلما زاد تقارب اعضاء الجماعة في تفاعلهم وعلائقهم وترابطهم، زادت شدة الصراع فيما بينهم، بسبب اشتراك واندماج مشاعرهم وعواطفهم مع اهداف الجماعة ومصيرها، وعدم سماحها بتصريف الخلافات والنزاعات الحاصلة بين اعضائها، لذلك يكون احتمال الصراع والتغيير عند الجماعات الحميمة اكثر من غيرها.

ننتقل الآن الى وصف الصراع في المجتمع المفتوح في بنائه، اي وجود منافذ وقنوات عديدة لتصريف النزاعات والصراعات (كتعدد الجماعات واختلافها في اهدافها ومصالحها) بحيث يؤدي الى تصريف القلق والخلافات والاحباطات والتوتر العصبي بين اعضاء الجماعة، بسبب عدم وجود قوى ضاغطة كابتة لخنق هذه المعاناة والنزاعات وتراكمها، بسبب وجود قنوات وممرات داخل بنائه لتصريفها وقت حدوثها. ان تصريف النزاعات وقت وقوعها في المجتمع المفتوح يسلّم نفسه من اضطرابات داخلية وتراكمها مما يزيد من تكييف بنائه الاجتماعي الى هذه الصراعات لضعف قوتها وخفة وزنها. ولما كان المجتمع المفتوح يتضمن الجماعات ذات تصارعات متعددة بوقتٍ واحد، اي جماعة واحدة تتصارع مع عدة جماعات في وقت واحد، بحيث تشترك في عدة وجهات واتجاهات في صراعاتها المستمرة، مما يؤدي الى توزيع قدراتها وطاقتها على عدة جبهات واتجاهات، بحيث تضعف قوتها المركزية، وبالتالي لا تشترك في صراعات عنيفة ومتمركزة، وفي هذه الحالة تتصرف طاقاتها بشكل بسيط وضعيف في المجتمع المفتوح، وتجعل ارتباطات الفرد مع عدة جماعات بشكل جزئي وهامشي، وليس بشكل كلي، ولا يكن اندماجه بعضوية الجماعات بكل عواطفه ووجدانه. فتعدد انتماءات الافراد الى عدة جماعات مختلفة في اهدافها وغاياتها، تقلل اندماجهم كلياً في عضوية الجماعة، وهذا يؤدي الى تكامل الحياة الاجتماعية في المجتمع المفتوح في نظر كوسر.

اضاف كوسر تصنيفاً آخراً، وهو الصراع الضمني، الذي يحصل داخل الجماعة الواحدة، الذي يساعد على تصريف التشنج أو القلق أو تضارب المصالح بين اعضاء الجماعة الواحدة، الذي بدوره يؤدي الى المحافظة على بقائها وتكييفها الى المحيط الخارجي ويساعد أيضاً على خلق وتكوين قواعد تنظيمية جديد للاعضاء تساعدهم على مواجهة الأحداث الجديدة المتطورة دون تصلب، وعدم استخدام القواعد القديمة في مواجهة ومعالجة المواقف الجديدة، وفي هذه الحالة يصبح الصراع ذا وظيفة مهمة لتسهيل عملية تكييف الجماعة للظروف الاجتماعية الجديدة، وتظهر عادةً مثل هذه الصراعات داخل المجتمع المفتوح اكثر من المغلق.

نوع آخر من الصراعات، اطلق عليه كوسر الصراع البيني، الذي يحدث بين الجماعات المتضاربة في اهدافها ومصالحها، مما يزيد هذا الصراع من التضامن الداخلي للجماعات المتصارعة، وتكرار الصراعات البينية، يقلل من شدة أو حدة الصراع بينها بسبب انشغالها في الخلافات الداخلية، وهذا بدوره يضعف قواها ويقرب توازنها. تتواجد هذه الظاهرة عن كل من المجتمع المفتوح والمغلق على السواء.

التصنيف الأخير لكوسر، هو تميزه بين نوعين من الصراعات، هما الصراع الواقعي الذي يحدث بين الجماعات ذات الاهداف المتباينة، والذي يتجه الى تحقيق نهايات وغايات واقعية، اما كيفية ظهور هذا النوع من الصراع فانه يتبلور نتيجة احباطات حاجات ورغبات اعضاء الجماعة التي تتحكم بشكل غير مباشر او كامن بتوجيه الصراع الى تحقيق هذه الحاجات والرغبات المحيطة في المستقبل بطرق معوضة وغير مباشرة. ومن الجدير بذكره هنا ان هذه الرغبات المحيطة لا تبدو للناظر على انها السبب الحقيقي في احداث الصراع لأنها غير بارزة او ظاهرة بشكل اوضح لكونها كامنة او مستترة الا انه تبدو ظاهريا وبشكل مقنع للآخرين ان هناك اسباباً اخرى عملت في احداث